

Distr.: General
15 January 2020
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة الثالثة والخمسون

30 آذار/مارس - 3 نيسان/أبريل 2020

البند 3 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

مناقشة عامة: اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج

عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعيد

العالمي والإقليمي والوطني

تدفق الموارد المالية من أجل المساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

وفقاً للتوصيات الواردة في التقرير المعنون "تدفق الموارد المالية من أجل المساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية" الذي أُعد للدورة الثانية والخمسين للجنة السكان والتنمية (E/CN.9/2019/4)، يركز هذا التقرير على الاتجاهات الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية. وتضمن برنامج العمل المتفق عليه في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عناصر محددة التكاليف. ويركز تحليل المساعدة الإنمائية الرسمية الوارد أدناه على هذه العناصر - الصحة الجنسية والإنجابية، بما يشمل الصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، والأمراض المنقولة جنسياً، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية؛ وتحليل البيانات والسياسات السكانية - ويكتله تحليل للمساعدة الإنمائية الرسمية يتصل بمجال التركيز المواضيعي لكل دورة من دورات اللجنة. وبالنسبة لعام 2020، ينصب التركيز المواضيعي للجنة على الروابط القائمة بين السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* E/CN.9/2020/1

060220 310120 20-00591 (A)



وفي الفترة بين عامي 2017 و 2018، انخفض إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية. وكان لهذا الانخفاض أثر سلبي بصفة خاصة على أقل البلدان نمواً في العالم، على نحو ما لاحظته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وإزاء هذه الخلفية، يسلط هذا التقرير الضوء على التغييرات التي طرأت على مستوى وتوزيع المعونة بين عامي 2016 و 2017، وهي آخر سنة أتيحت بشأنها بيانات مفصلة وقت كتابة هذا التقرير. ويتبين من توزيع المعونة أنه بين عامي 2016 و 2017، ازدادت المعونة المخصصة للمسائل المتصلة بالسكان. وزادت المعونة المقدمة من الجهات المانحة الرسمية والخاصة لفئة الصحة الجنسية والإنجابية من 10 110 ملايين دولار إلى 11 201 مليون دولار (أي من 6,35 دولارات إلى 6,98 دولارات لكل امرأة في سن الإنجاب في البلدان النامية)، وزادت المعونة المقدمة من نفس الفئة من المانحين لتحليل البيانات والسياسات السكانية من 243 مليون دولار إلى 339 مليون دولار في المجموع. وفي حين أن البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية هي أكبر الجهات المانحة فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية، فإن الوكالات المتعددة الأطراف هي أكبر الجهات المانحة فيما يتعلق بتحليل البيانات والسياسات السكانية. وعلاوة على ذلك، يقدم عدد متزايد من الجهات المانحة الخاصة تقارير عن المعونة التي تقدّمها للمسائل المتصلة بالسكان، أو تقوم بزيادة هذه المعونة. وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للأمن الغذائي والتغذية، تنفق أكبر حصة على السياسات والحوكمة، ويخصّص قدر ضئيل نسبياً من هذه المساعدة لدعم الإنتاج الزراعي. وعموماً، لا تزال المعونة المقدمة من الاقتصادات المتقدمة إلى الزراعة في البلدان النامية منخفضة، ولا سيما عند مقارنتها بتقديرات الدعم الإجمالي الذي تقدمه الاقتصادات المتقدمة إلى الزراعة في بلدانها.

أولا - مقدمة

1 - وفقا للتوصيات الواردة في التقرير المعنون "تدفق الموارد المالية من أجل المساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية"، الذي أُعد للدورة الثانية والخمسين للجنة السكان والتنمية (E/CN.9/2019/4)، يركز هذا التقرير على الاتجاهات الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية. وتضمّن برنامج العمل المتفق عليه في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عناصر محددة التكاليف. ويركز تحليل المساعدة الإنمائية الرسمية الوارد أدناه على هذه العناصر - الصحة الجنسية والإنجابية، بما يشمل الصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، والأمراض المنقولة جنسياً، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية؛ وتحليل البيانات والسياسات السكانية - ويكمّله تحليل للمساعدة الإنمائية الرسمية يتصل بمجال التركيز المواضيعي لكل دورة من دورات اللجنة. ووفقا لمجال التركيز المواضيعي لعام 2020، سيجري في هذا التقرير تحليل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المخصّصة للأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة.

2 - ويرد في الفرع الثاني من هذا التقرير استعراض عام للاتجاهات العامة في المساعدة الإنمائية الرسمية. ويجري في الفرع الثالث استعراض المساعدة الإنمائية الرسمية المخصّصة للعناصر المحددة التكاليف في برنامج العمل. ويتناول الفرع الرابع المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة، ويتضمن الفرع الخامس الخلاصة والاستنتاجات. وفي حين أن تقرير العام السابق تضمّن دراسة لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية للفترة من عام 1994 إلى عام 2019 - بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبرنامج عمل المؤتمر الدولي - يركّز هذا التقرير على الفترة منذ عام 2010. ولأغراض استعراض إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن آخر سنة مدرجة في التحليل هي عام 2018، في حين أن آخر سنة مدرجة في تحليل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية حسب القطاع هي عام 2017. وبفضل التركيز على فترة أقصر، يمكن استخدام سلسلة من المدفوعات الإجمالية للمساعدة الإنمائية الرسمية في هذا التقرير بدلا من سلسلة التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية التي استُخدمت في تحليل السنة السابقة. ويستند تحليل بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية القطاعية - وهو أمر يحتل مكانة رئيسية في هذا التقرير - إلى نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة المعتمد لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي جميع الحالات، تستند تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى دولارات الولايات المتحدة الثابتة.

3 - ولا يزال يتزايد التحدي المتمثل في ضمان الأمن الغذائي لأعداد كبيرة من سكان العالم الذين يتنامى عددهم بصورة مطّردة. فالتدهور البيئي لا يقوّض الجهود الرامية إلى تعزيز الإنتاج الزراعي فحسب، بل إن الأنماط الحالية للإنتاج الزراعي تسهم أيضا في التدهور البيئي. والاستدامة في إنتاج الأغذية واستهلاكها أمر لا بد من تحقيقه لمصلحة الناس والكوكب. واستكمالا للتقارير العالمية والبرنامجية عن السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة المقدمة إلى لجنة السكان والتنمية⁽¹⁾، يبحث هذا التقرير المساعدة الإنمائية المقدمة في هذه المجالات.

(1) تقرير الأمين العام عن السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة (E/CN.9/2020/2) وتقرير الأمين العام عن البرامج والمبادرات المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإسهامها في السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة (E/CN.9/2020/3).

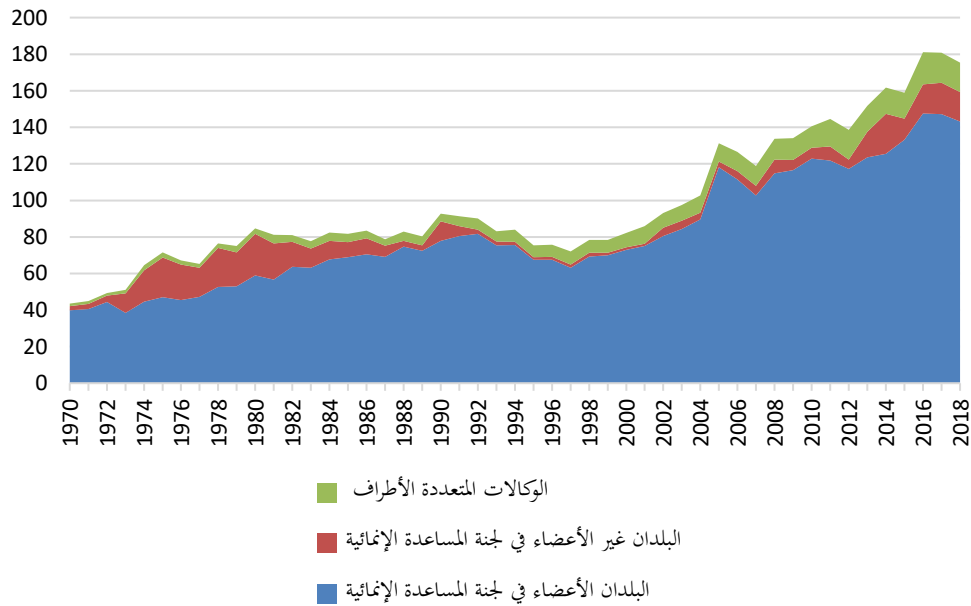
ثانياً - الاتجاهات الإجمالية في المساعدة الإنمائية الرسمية

4 - مثلما لوحظ في تقرير العام الماضي، فقد استقرت المساعدة الإنمائية الرسمية في الفترة بين عامي 2016 و 2017. وكما هو مبين في الشكل الأول أدناه، انخفض إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية بين عامي 2017 و 2018. ويعكس هذا الانخفاض مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية والبلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية والوكالات المتعددة الأطراف بدرجات متفاوتة. وفي المجموع، كانت مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2018 تقل عن مستوى تلك المدفوعات في عام 2017 بمبلغ 5,5 بلايين دولار. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى تراجع مدفوعات البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية بنسبة 2,7 في المائة، أي بمقدار 3,9 بلايين دولار، ومدفوعات البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية بنسبة 7,1 في المائة، أي بمقدار 1,2 بليون دولار، ومدفوعات الوكالات المتعددة الأطراف بنسبة 1,9 في المائة، أي بمقدار 0,3 بليون دولار، عن العام السابق.

الشكل الأول

المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، والبلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، والمؤسسات المتعددة الأطراف، للفترة 1970-2018

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة)



المصادر: تقديرات تستند إلى إحصاءات التنمية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهي متاحة على الموقع: www.oecd.org/development/financing-sustainable-development/development-finance-data/idsonline.htm

ملاحظة: يوجه العديد من المانحين الثنائيين المعونة من خلال الوكالات المتعددة الأطراف. وإذا صُرفت المعونة من جانب الوكالات المتعددة الأطراف، فإنها تُعدُّ مدفوعات متعددة الأطراف، لا مدفوعات ثنائية.

- 5 - وقد خلصت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن أفقر البلدان، أي أقل البلدان نمواً في العالم، تأثرت بشكل خاص بانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية. ولاحظت أن هذا الانخفاض يعزى إلى حد كبير إلى انخفاض المعونة التي تنفق على استضافة اللاجئين مع تباطؤ عدد الوافدين منهم وتشديد القواعد التي تحدد نوع تكاليف اللاجئين التي يمكن تحمّلها انطلاقاً من ميزانيات المعونة الرسمية⁽²⁾.
- 6 - ويتجلى الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة إلى أقل البلدان نمواً بشكل خاص عند استخدام المنهجية الجديدة لمكافئ المنح التي تتبعها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتقدير تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية (انظر الإطار 1). غير أن منهجية التدفقات النقدية لا تزال مستخدمة في هذا التقرير لأن المنهجية الجديدة لم تكن متوفرة إلا اعتباراً من عام 2018 فصاعداً، كما أن التوزيع القطاعي للمعونة، وهو أمر أساسي للتحليل المعروض هنا، يعتمد إلى حد كبير على بيانات السلاسل الزمنية حتى عام 2017. بيد أنه بمجرد تطبيق المنهجية الجديدة أيضاً على بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية القطاعية المستخدمة في هذا التقرير، ستبدأ بالفعل سلسلة جديدة من المساعدات الإنمائية الرسمية، مما يجعل من الصعب إجراء مقارنات مع مستويات أو اتجاهات المساعدة الإنمائية الرسمية السابقة.
- 7 - وباستخدام منهجية التدفقات النقدية لمقارنة عام 2018 بعام 2017، يمكن ملاحظة أن المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدّمة إلى أقل البلدان نمواً انخفضت بنسبة 2,7 في المائة بالقيمة الحقيقية بعد عام 2017. وفي عام 2018، ارتفعت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الخارج في 17 بلداً مانحاً، مع وجود أكبر الزيادات في أيسلندا ونيوزيلندا وهنغاريا، بينما انخفضت في 12 بلداً، مع وجود أكبر انخفاض في إيطاليا والبرتغال وفنلندا والنمسا واليابان واليونان. ويعزى هذا الانخفاض جزئياً إلى أن الجهات المانحة تصنّف الموارد المنفقة على اللاجئين على أنها مساعدة إنمائية رسمية، كما أنها تعزى إلى انخفاض عدد اللاجئين الوافدين.

الإطار 1

المنهجية الجديدة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتقدير تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية

يصادف صرف المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2018 اعتماد منهجية مكافئ المنح، التي وافقت عليها لجنة المساعدة الإنمائية في عام 2014. وتوفر هذه المنهجية مقارنة أكثر واقعية بين المنح، التي شكّلت 83 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية في عام 2018، بالإضافة إلى القروض، التي شكّلت نسبة الـ 17 في المائة المتبقية. وفي حين كانت القيمة الاسمية الكاملة للقروض تُعدّ في السابق مساعدةً إنمائيةً رسميةً، وكانت تُطرح المبالغ المسددة تدريجياً من تلك القيمة، لا يُعدّ مساعدةً إنمائيةً رسميةً في ظل استخدام منهجية مكافئ المنح سوى حصة المنحة أو المبالغ التي تعطيها الجهة المانحة عن طريق الإقراض بأسعار فائدة تقل عن أسعار السوق. وتحدد بارامترات القروض بحيث لا يمكن للجهات المانحة من الآن فصاعداً تقديم القروض إلى البلدان الفقيرة إلا بشروط سخية جداً. ولأن الرقم الجديد لمكافئ المنح لا يمكن مقارنته ببيانات المساعدة

(2) انظر: OECD, "Development aid drops in 2018, especially to neediest countries", press release, 10 April 2019.

الإئتمانية الرسمية التاريخية، فإن أرقام عام 2018 تستهل سلسلة جديدة من مكافآت المنح في المساعدة الإئتمانية الرسمية.

وبلغ مجموع المساعدة الإئتمانية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإئتمانية 153,0 بليون دولار في عام 2018، على النحو المحسوب باستخدام منهجية مكافئ المنح. وباستخدام منهجية أساس التدفق النقدي المستخدمة في الماضي، بلغت المساعدة الإئتمانية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإئتمانية في عام 2018 ما قدره 149,3 بليون دولار، وهو ما يشكل تراجعاً بنسبة 2,7 في المائة بالقيمة الحقيقية عن عام 2017. وباستثناء المعونة التي تُنفق على تجهيز معاملات اللاجئين واستضافتهم، كانت المساعدة الإئتمانية الرسمية مستقرة من عام 2017 إلى عام 2018.

وتؤثر منهجية مكافئ المنح أساساً على بيانات المساعدة الإئتمانية الرسمية للبلدان التي ترتفع فيها نسب القروض إلى المنح في المساعدة الإئتمانية الرسمية التي قدّمتها في عام 2018، مثل اليابان (التي يرتفع فيها مكافئ المنح في المساعدة الإئتمانية الرسمية بنسبة 41 في المائة مقابل المساعدة الإئتمانية الرسمية المستمدة من منهجية التدفقات النقدية، والبرتغال (زيادة بنسبة 14 في المائة)، وإسبانيا (زيادة بنسبة 11 في المائة)، وألمانيا (نقصان بنسبة 3,5 في المائة)، وبلجيكا وفرنسا وجمهورية كوريا (نقصان بنسبة 3 في المائة لكل منها). ولا تكاد المنهجية الجديدة تؤثر على بيانات المساعدة الإئتمانية الرسمية للبلدان التي تقدم مجمل معونتها في شكل منح. ووفقاً لمنهجية مكافئ المنح، خصصت البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإئتمانية كمجموعة نسبة 0,31 في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمعونة إئتمانية، وهو ما يقل كثيراً عن الهدف الطويل الأجل المتمثل في تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي⁽¹⁾.

المصدر: "OECD, "Development aid drops in 2018, especially to neediest countries".

(1) يتسم هدف الجهات المانحة المتمثل في توفير ما لا يقل عن 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدة إئتمانية بتاريخ طويل. وفي عام 1970، تم الاتفاق لأول مرة على هدف تخصيص 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإئتمانية الرسمية، وأعيد إقراره مراراً وتكراراً على أعلى مستوى في المؤتمرات الدولية للمعونة والتنمية. وفي عام 2005، وافقت البلدان الخمسة عشر التي كانت أعضاء في الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2004 على بلوغ هذا الهدف بحلول عام 2015. وكان هدف الـ 0,7 في المائة بمثابة مرجع للالتزامات السياسية لعام 2005 بزيادة المساعدة الإئتمانية الرسمية المقدمة من الاتحاد الأوروبي ومؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية المعقود في غلينيغلز بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في تموز/يوليه 2005. وللاطلاع على مزيد من المعلومات حول تاريخ هذا الهدف، انظر الموقع: www.oecd.org/dac/stats/the07odagnitarget-ahistory.htm

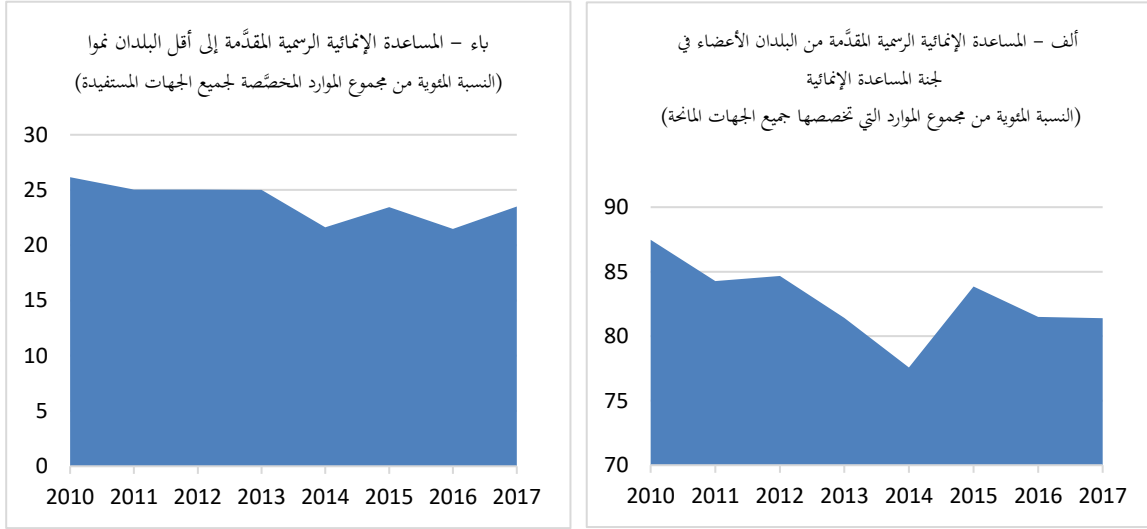
8 - وعلى الرغم من أن حصة المانحين من غير البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإئتمانية من مجموع المساعدة الإئتمانية الرسمية قد ارتفعت، فإن حصة هؤلاء المانحين لا تزال صغيرة نسبياً. وقد اقترن بطء التقدم المحرز في تنويع قاعدة المانحين بعدم إحراز تقدم في تركيز المعونة على أفقر البلدان. ويبيّن الشكل الثاني أن البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإئتمانية ظلت تمثل 81 في المائة من إجمالي مدفوعات المساعدة الإئتمانية الرسمية في عام 2017، وأن أقل البلدان نمواً في العالم تلقت 24 في المائة من إجمالي مدفوعات المساعدة الإئتمانية الرسمية في عام 2017. ويمثل ذلك انخفاضاً في حصة المساعدة الإئتمانية الرسمية

المقدمة إلى أقل البلدان نمواً منذ عام 2010، ويشير إلى عدم الوفاء بالالتزام بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً.

9 - وبالإضافة إلى هدف تخصيص 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمعونة المقدمة لجميع البلدان النامية، التزمت معظم البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية بتخصيص نسبة تتراوح بين 0,15 و 0,20 في المائة من دخلها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً. ويعود هذا الالتزام إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عُقد في بروكسل في عام 2001. وقد أُدرج بعد ذلك في الأهداف الإنمائية للألفية، وهو أيضاً غاية من الغايات التي تندرج في إطار أهداف التنمية المستدامة. ويبيّن مرفقا هذا التقرير موقف البلدان المانحة من كلا هدي المعونة. وقام عدد صغير من البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية (الدانمرك، والسويد، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج) واثنان من البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية (الإمارات العربية المتحدة وتركيا) بتجاوز النسبة المستهدفة.

الشكل الثاني

إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية مصنفة حسب المصدر والمقصد، للفترة 2010-2017



المصدر: تقديرات تستند إلى إحصاءات التنمية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهي متاحة على الموقع: www.oecd.org/development/financing-sustainable-development/development-finance-data/idsonline.htm

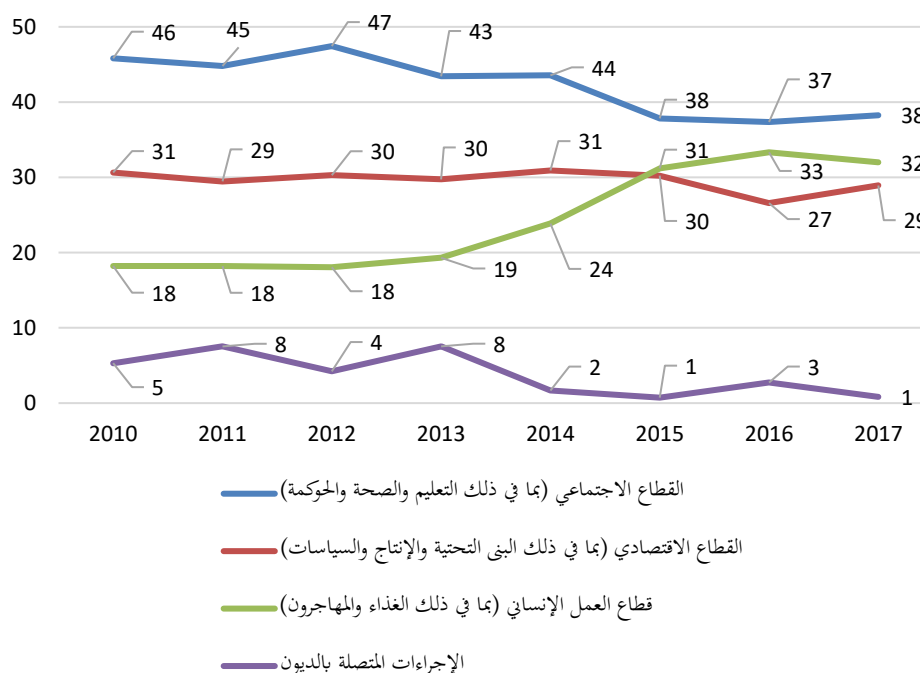
10 - ويؤكد توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية حسب القطاع من جديد الاستنتاج الوارد في تقارير سابقة، ومفاده أن المساعدة الإنمائية الرسمية تخصص بصورة متزايدة للأغراض الإنسانية. ويبيّن الشكل الثالث تراجع حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للقطاع الاجتماعي ولتخفيف عبء الديون، في حين هناك زيادة ملحوظة في المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للأغراض الإنسانية. وزادت المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للأغراض الإنسانية من نسبة 18 في المائة في عام 2010 إلى نسبة 32 في المائة في عام 2017. وتشير الزيادة إلى ارتفاع نسبة الموارد المخصصة للتصدي للأزمات، وانخفاض نسبة الموارد المخصصة للأغراض الإنسانية، مما يساعد على الحد من خطر وقوع أزمات في المستقبل. وظل إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية للقطاع الاقتصادي، بما في ذلك الهياكل الأساسية والإنتاج، ثابتاً

نسبياً خلال هذه الفترة، وهو يقل بنحو 10 نقاط مئوية عن إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية للقطاع الاجتماعي. وتكشف مقارنة منهجية بين التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية وإجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية عن وجود عجز كبير نسبياً في القطاع الاقتصادي. وفي الفترة ما بين عامي 2010 و 2017، كان إجمالي المدفوعات للقطاع الاقتصادي يقل، في المتوسط، عن الالتزامات المقطوعة في كل سنة بمبلغ 6,4 بلايين دولار. وعلى سبيل المقارنة، كان هناك عجز قدره 0,5 بليون دولار في القطاع الاجتماعي و 0,3 بليون دولار في المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للأغراض الإنسانية. وتجاوزت الإجراءات المتصلة بالديون الالتزامات المقطوعة في هذا الصدد بمتوسط سنوي قدره 0,9 بليون دولار على مدى الفترة بأكملها.

الشكل الثالث

إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية مصنفة حسب القطاع الرئيسي، للفترة 2010-2017

(النسبة المئوية من المجموع)



المصادر: تقديرات تستند إلى إحصاءات التنمية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهي متاحة على الموقع: www.oecd.org/development/financing-sustainable-development/development-finance-data/idsonline.htm

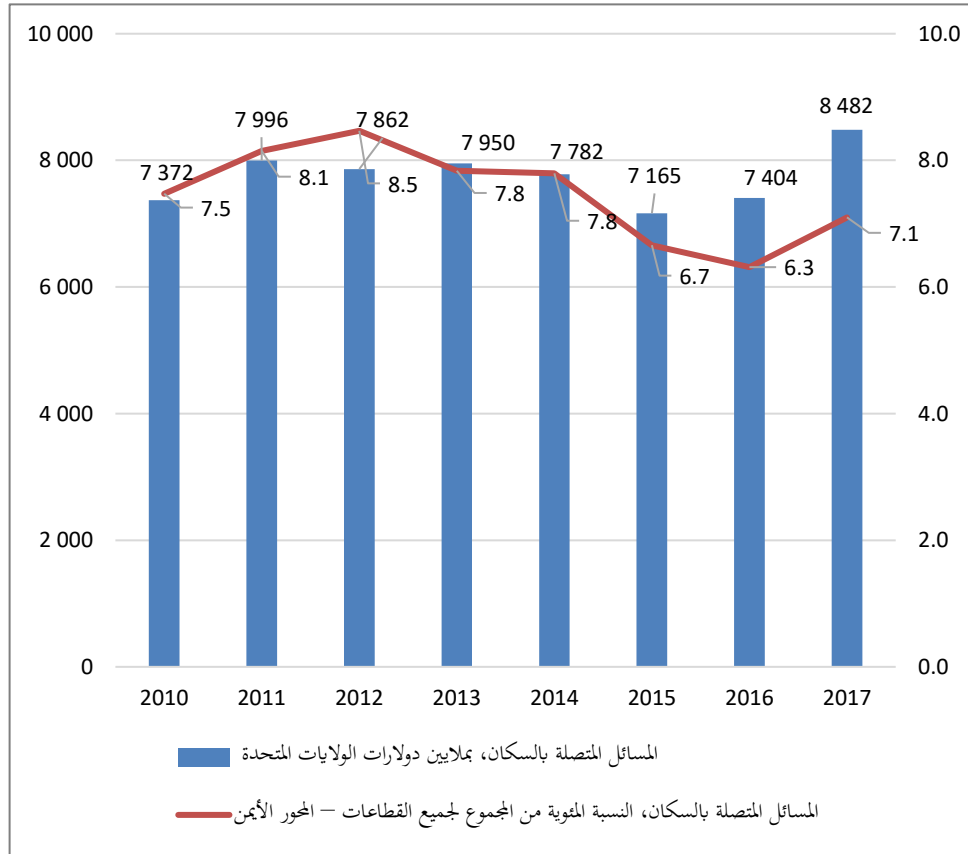
11 - ويتجلى أيضاً تزايد مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية المخصص للأغراض الإنسانية في تحليل المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للغذاء والتغذية والتنمية المستدامة الوارد في الجدول 4. ويتبين من الجدول أن حصة المعونة المستخدمة في دعم الأغذية والتغذية لغير حالات الطوارئ الغذائية ظلت راکدة أساساً، في حين حدثت زيادة ملحوظة في المعونة المقدمة للأمن الغذائي في حالات الطوارئ. وعلاوة على ذلك، لا يُخصّص سوى قدر ضئيل نسبياً من المعونة لتنمية الزراعة والحراجة وصيد الأسماك.

ثالثاً - المساعدة الإنمائية الرسمية للعناصر المحددة التكاليف في برنامج العمل

12 - على الرغم من أن إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية قد استقر بين عامي 2016 و 2017، فإن إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية للمسائل المتصلة بالسكان قد ازداد خلال هذه الفترة (انظر الشكل الرابع). وبالقائمة المطلقة، ما فتى إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية يتزايد منذ عام 2015، وفي عام 2017، بلغ أعلى مستوى له منذ عام 2010. وتمثل حالياً مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية للمسائل المتصلة بالسكان حوالي 8,5 بلايين دولار، أي نسبة 7,1 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى جميع القطاعات.

الشكل الرابع

إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية للمسائل المتصلة بالسكان، للفترة 2010-2017



المصدر: تقديرات تستند إلى إحصاءات التنمية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهي متاحة على الموقع: www.oecd.org/development/financing-sustainable-development/development-finance-data/idsonline.htm

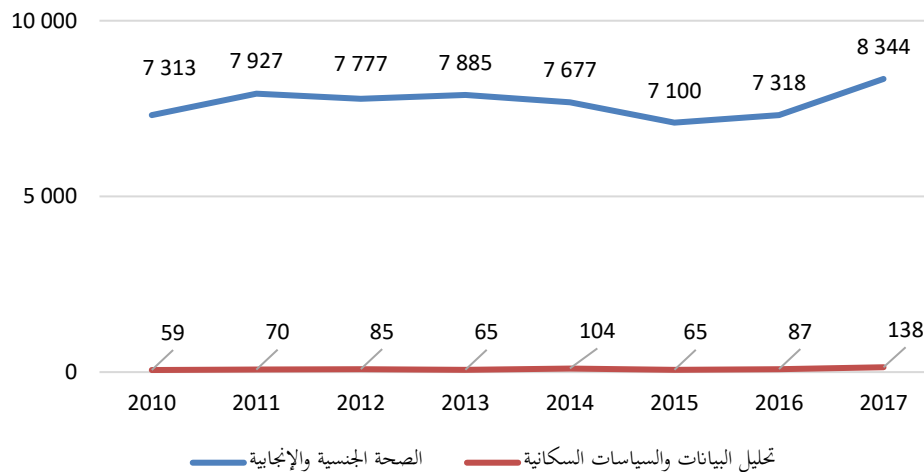
13 - ويكشف توزيع إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية للمسائل المتصلة بالسكان حسب المجالين الرئيسيين - الصحة الجنسية والإنجابية، وتحليل البيانات والسياسات السكانية - عن ارتفاع تلك المدفوعات (انظر الشكل الخامس). وقد زادت مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية في كلا المجالين منذ

عام 2015، ولكن منذ عام 2010، لم تحدث سوى تغييرات طفيفة في التوزيع العام لمدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية في هذين القطاعين. وشكلت المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية نسبة 99 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للمسائل المتصلة بالسكان في الفترة بين عامي 2010 و 2016، وانخفضت لتبلغ نسبة 98 في المائة في عام 2017. وفي الفترة بين عامي 2015 و 2016، زادت المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لتحليل البيانات والسياسات السكانية بمقدار 0,3 نقطة مئوية، حيث ارتفعت من 0,9 إلى 1,2 في المائة من المجموع، وفي الفترة بين عامي 2016 و 2017، زادت المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لتحليل البيانات والسياسات السكانية بمقدار 0,4 نقطة مئوية إضافية، حيث ارتفعت من 1,2 إلى 1,7 في المائة من المجموع. ولا يزال يتعين ملاحظة ما إذا كانت هذه التغييرات تعكس تركيزاً أكبر على تحليل البيانات والسياسات السكانية، وهي أمور أساسية لوضع السياسات القائمة على الأدلة.

الشكل الخامس

إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية للصحة الجنسية والإنجابية وتحليل البيانات والسياسات السكانية، للفترة 2010-2017

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



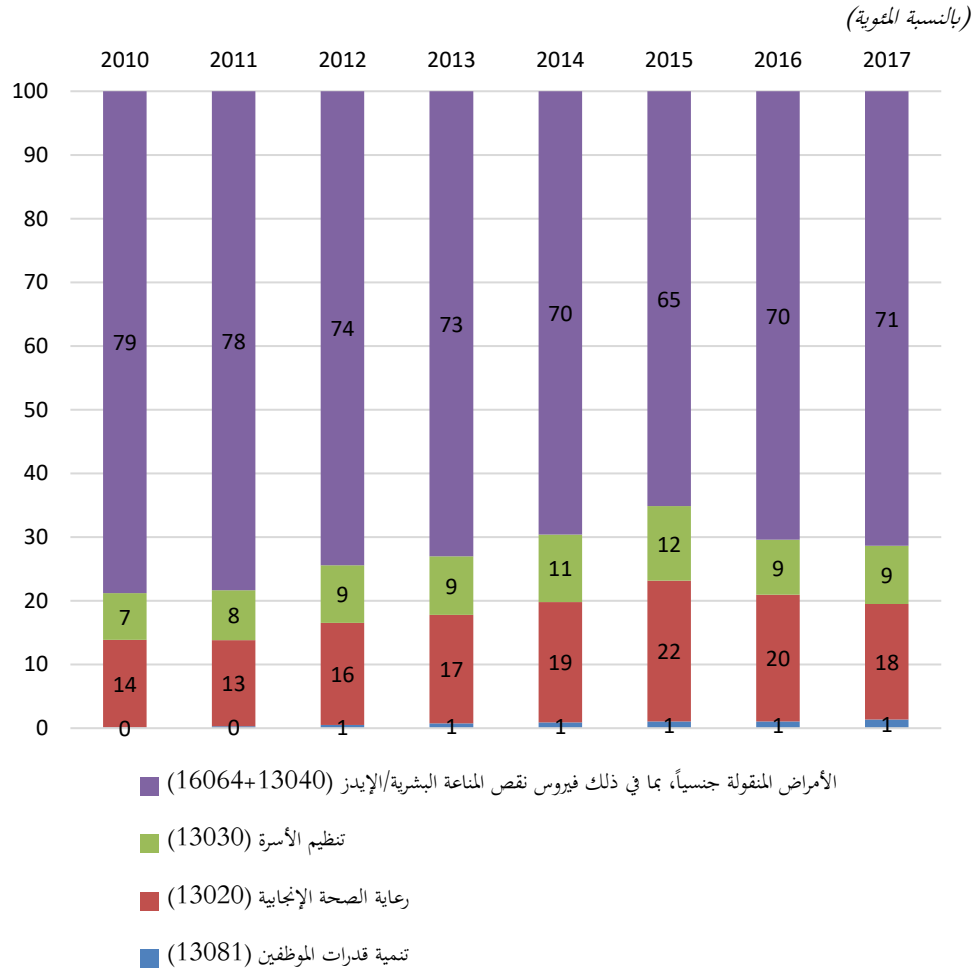
المصدر: تقديرات تستند إلى إحصاءات التنمية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهي متاحة على الموقع: www.oecd.org/development/financing-sustainable-development/development-finance-data/idsonline.htm

14 - ويبين توزيع إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية للقطاعات الفرعية للصحة الجنسية والإنجابية أن الجزء الأكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية لا يزال يخصص للجهود الرامية إلى مكافحة الأمراض المنقولة جنسياً، ولا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (انظر الشكل السادس). وقد انخفضت الحصة المخصصة لهذه الفئة الفرعية من حوالي 79 في المائة في عام 2010 إلى 65 في المائة في عام 2015، ثم ارتفعت إلى 70 في المائة في عام 2016. وفي الفترة بين عامي 2016 و 2017، ارتفعت بمقدار نقطة مئوية إضافية من 70 إلى 71 في المائة. وفي الفترة بين عامي 2016 و 2017، زادت المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لتنظيم الأسرة زيادة طفيفة

(من 8,7 في المائة إلى 9,1 في المائة)، في حين انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لرعاية الصحة الإنجابية (من 19,9 في المائة إلى 18,1 في المائة). كما زادت المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لتنمية قدرات الموظفين في مجال صحة السكان والصحة الإنجابية من 1,1 في المائة إلى 1,4 في المائة، وإن كانت تلك الزيادة قد بدأت من مستويات منخفضة. غير أنه يتعين توخي الحذر عند تفسير هذه التغيرات بسبب الصعوبات التي تعترض تحديد المعونة المقدمة إلى هذه الفئات. وللإطلاع على مناقشة لهذه المسائل وغيرها من المسائل المنهجية التي أفضت إلى الشكل الجديد لهذا التقرير فيما يتعلق بتدفقات الموارد، انظر تقرير الأمين العام عن تدفق الموارد المالية من أجل المساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (E/CN.9/2018/4).

الشكل السادس

توزيع إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية من جانب البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية للفئات الفرعية للصحة الجنسية والإنجابية، للفترة 2010-2017



المصدر: تقديرات تستند إلى إحصاءات التنمية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهي متاحة على الموقع: www.oecd.org/development/financing-sustainable-development/development-finance-data/idsonline.htm.

15 - وبالنظر إلى أهمية المعونة الرسمية المقدمة من الشركاء الإنمائيين التقليديين، ولا سيما البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، والقيود المفروضة عليها، في المناقشة المتعلقة بتمويل التنمية، تم التركيز بشكل متزايد على التمويل المقدم من شركاء التنمية الآخرين. وإزاء هذه الخلفية، يبرز الجدول 1 المعونة الإنمائية المقدمة من الجهات المانحة الرسمية الأخرى، وكذلك من الجهات المانحة الخاصة، من أجل الصحة الجنسية والإنجابية وتحليل البيانات والسياسات السكانية. وبين الجدول أنه في حين أن البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لا تزال تمثل أكبر حصة من المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية، تشكل الوكالات المتعددة الأطراف جهات مانحة أكبر من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لتحليل البيانات والسياسات السكانية. وفي عام 2017، قدمت الوكالات المتعددة الأطراف 194 مليون دولار لتحليل البيانات والسياسات السكانية، مقارنة بمبلغ 138 مليون دولار الذي قدمته البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية.

الجدول 1

إجمالي مدفوعات المعونة المقدمة من جميع الجهات المانحة الرسمية والخاصة للصحة الجنسية والإنجابية وتحليل البيانات والسياسات السكانية، للأعوام 2010 و 2016 و 2017

النسبة المئوية للحصة			بملايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة			
2017	2016	2010	2017	2016	2010	
المعونة المخصّصة للصحة الجنسية والإنجابية (الصحة الجنسية والإنجابية)						
74,5	72,4	73,4	8 344	7 318	7 313	البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية
0,0	0,2	0,0	2	25	0	البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية
18,5	21,3	22,4	2 074	2 158	2 234	المؤسسات المتعددة الأطراف
93,0	94,0	95,9	10 420	9 500	9 547	مجموع الجهات المانحة الرسمية
5,3	5,9	4,1	591	597	410	مؤسسة بيل وميليندا غيتس
1,7	0,1	0,0	189	13	0	الجهات المانحة الخاصة الأخرى
7,0	6,0	4,1	781	610	410	مجموع الجهات المانحة الخاصة
100,0	100,0	100,0	11 201	10 110	9 957	مجموع الجهات المانحة الرسمية والخاصة
المعونة المخصصة لتحليل البيانات والسياسات السكانية						
40,7	35,6	22,1	138	87	59	البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية
0,0	0,0	0,0	0	0	0	البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية
57,1	63,4	75,3	194	154	200	المؤسسات المتعددة الأطراف
97,8	99,0	97,4	332	241	259	مجموع الجهات المانحة الرسمية
1,0	1,0	2,6	3	2	7	مؤسسة بيل وميليندا غيتس
1,2	0,0	0,0	4	0	0	الجهات المانحة الخاصة الأخرى
2,2	1,0	2,6	7	2	7	مجموع الجهات المانحة الخاصة
100,0	100,0	100,0	339	243	266	مجموع الجهات المانحة الرسمية والخاصة

المصادر: تقديرات تستند إلى إحصاءات التنمية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهي متاحة على الموقع:

www.oecd.org/development/financing-sustainable-development/development-finance-data/idsonline.htm

16 - واستكمالا للجدول 1، الذي يبين الجزء العلوي منه المعونة المقدمة من الجهات المانحة الرسمية والخاصة لفئة الصحة الجنسية والإنجابية بالأرقام المطلقة، يبين الجدول 2 المعونة المقدمة من الجهات المانحة الرسمية والخاصة لفئة الصحة الجنسية والإنجابية لكل امرأة في سن الإنجاب (من 15 إلى 49 سنة) في البلدان النامية. وخلال الفترة 2010-2017، لم يزد إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية لكل امرأة في سن الإنجاب إلا زيادة طفيفة بسبب استمرار نمو هذه الفئة السكانية. وفي عام 2017، بلغ إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية من جانب الجهات المانحة الرسمية والخاصة 6,98 دولارات لكل امرأة في سن الإنجاب، وهو ما يمثل زيادة عن المستوى الذي كان عليه في عام 2016، عندما بلغ إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية من جانب الجهات المانحة الرسمية والخاصة معاً 6.35 دولارات.

الجدول 2

إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية لكل امرأة في سن الإنجاب (من 15 إلى 49 سنة) في البلدان النامية، للأعوام 2010 و 2016 و 2017

النسبة المئوية للحصص			بدولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة			
2017	2016	2010	2017	2016	2010	
74,5	72,4	73,4	5,20	4,60	4,88	البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية
0,0	0,2	0,0	0,00	0,02	0,00	البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية
18,5	21,3	22,4	1,29	1,36	1,49	المؤسسات المتعددة الأطراف
93,0	94,0	95,9	6,49	5,97	6,37	مجموع الجهات المانحة الرسمية
5,3	5,9	4,1	0,37	0,37	0,27	مؤسسة بيل وميليندا غيتس
1,7	0,1	0,0	0,12	0,01	0,00	الجهات المانحة الخاصة الأخرى
7,0	6,0	4,1	0,49	0,38	0,27	مجموع الجهات المانحة الخاصة
100,0	100,0	100,0	6,98	6,35	6,64	مجموع الجهات المانحة الرسمية والخاصة

المصدر: تقديرات تستند إلى إحصاءات التنمية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، التوقعات السكانية في العالم لعام 2019: أبرز النقاط (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.19.XIII.4).

17 - ومن بين الجهات المانحة الخاصة، تراجعت حصة مؤسسة بيل وميليندا غيتس من التبرعات الخاصة المقدمة لفئة الصحة الجنسية والإنجابية وتحليل البيانات والسياسات السكانية، ولكن بصفة عامة، لا تزال مؤسسة غيتس أكبر جهة مانحة خاصة تقدّم المعونة للمساءل المتصلة بالسكان. وفي عام 2017، استأثرت المؤسسة بنحو 76 في المائة من جميع التبرعات الخاصة في المنطقة، وهو ما يمثل تراجعاً عن نسبة 98 في المائة المقدّمة في عام 2016. وبالمثل، في حين بلغت حصتها من التبرعات الخاصة لتحليل البيانات والسياسات السكانية 100 في المائة من جميع التبرعات الخاصة المقدّمة حتى عام 2016، فقد انخفضت تلك الحصة إلى 45 في المائة في عام 2017. وكان من بين الجهات المانحة الرئيسية من القطاع الخاص في عام 2017 فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية مؤسسة الصندوق الاستثماري للأطفال، ومؤسسة ديفيد ولوسيل باكارد، ومؤسسة جون د. وكاثرين ت. ماك آرثر، ومؤسسة ولكوم الاستعمانية، ومؤسسة

وليام وفلورا هيولت، وقد قدمت كل منها أكثر من 10 ملايين دولار لفئة الصحة الجنسية والإنجابية في ذلك العام. وفيما يتعلق بالتبرعات الخاصة لفئة تحليل البيانات والسياسات السكانية، خصصت مؤسسة غيتس مبلغ 3.4 ملايين دولار في عام 2017، وخصص المانح الكبير الآخر، أي مؤسسة هيولت، مبلغ 3.5 ملايين دولار. وربما نتج جزء من الزيادة الملحوظة في التبرعات الخاصة للمسائل المتصلة بالسكان، ولا سيما الصحة الجنسية والإنجابية، عن تغيرات في الإبلاغ. ولم يبدأ العديد من المانحين من القطاع الخاص في عرض تبرعاتهم في قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلا مؤخرا، وإن كانوا منذ وقت طويل من الجهات الفاعلة الهامة في الميدان.

18 - وفي حين أن المعونة المقدمة من الجهات المانحة الرسمية والخاصة للمسائل المتصلة بالسكان تكتسي أهمية بالغة، فإنها غير كافية لوضع حد لاحتياجات تنظيم الأسرة غير المُلبَّاة ووفيات الأمومة التي يمكن تفاديها، فضلا عن العنف القائم على نوع الجنس. وقدَّرت البحوث الأخيرة تكلفة تحقيق هذه الغايات على الصعيد العالمي بمبلغ 263,4 بليون دولار في الفترة 2020-2030 (انظر الإطار 2).

الإطار 2

التكلفة المقدَّرة لوضع حد لاحتياجات تنظيم الأسرة غير المُلبَّاة ووفيات الأمومة التي يمكن تفاديها، فضلا عن العنف القائم على نوع الجنس وجميع الممارسات الضارة

احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وبالتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء صندوق الأمم المتحدة للسكان، اجتمع المجتمع العالمي في الفترة من 12 إلى 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في مؤتمر قمة نيروبي. وقام المشاركون في المؤتمر الرفيع المستوى بحشد الإرادة السياسية وسعوا إلى زيادة الالتزامات المالية لتبلغ المستويات اللازمة لتنفيذ برنامج العمل تنفيذا كاملا. وفي إطار مؤتمر القمة، قُدِّمت بحوث تناولت التكاليف المتوقعة والنقص في التمويل المرتبط بتحقيق ثلاث نتائج تحويلية محورها الإنسان: (أ) وضع حدٍّ لوفيات الأمومة التي يمكن تفاديها؛ (ب) وضع حد لاحتياجات تنظيم الأسرة غير المُلبَّاة؛ (ج) إنهاء العنف القائم على نوع الجنس وجميع الممارسات الضارة، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري. ويبين الجدول أدناه المبلغ الإجمالي اللازم للتصدي لهذه التحديات في البلدان ذات الأولوية، فضلا عن النقص المتوقع في المساعدة الإنمائية والتمويل أو الاحتياجات الاستثمارية الإضافية. وسيُتَّبع أن يأتي الاستثمار الإضافي لمواجهة هذه التحديات من طائفة متنوعة من المصادر الخارجية والمحلية والعامة والخاصة، بما في ذلك النفقات من الأموال الخاصة.

تقديرات التكاليف، للفترة 2020-2030

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

التحديات	المبلغ الإجمالي المطلوب	المساعدة المتوقعة	الاحتياجات الاستثمارية الإضافية
وضع حد لاحتياجات تنظيم الأسرة غير الملبأة: 232 مليون امرأة في 120 بلداً من البلدان النامية لديهن حاجة غير ملبأة إلى وسائل منع الحمل الحديثة	68,5	8,6	59,9
وضع حد لوفيات الأمومة التي يمكن تفاديها: تموت نحو 300 000 امرأة في 120 بلداً سنوياً نتيجة للولادة، وعادة ما يكون ذلك لأسباب يمكن تفاديها	115,5	11,9	103,6
إنهاء العنف القائم على نوع الجنس: ارتفاع معدلات العنف القائم على نوع الجنس. وضع نماذج تركز على 132 من البلدان ذات الأولوية	42,0	9,5	32,5
إنهاء زواج الأطفال: ارتفاع معدلات زواج الأطفال في مجموعة فرعية من البلدان. وضع نماذج تركز على 68 بلداً	35,0	10,9	24,1
إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث: ارتفاع معدلات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في مجموعة فرعية من البلدان. وضع نماذج تركز على 31 بلداً	2,4	0,3	2,1

المصادر: للاطلاع على الاحتياجات غير الملبأة من الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة، انظر الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، "التقديرات والإسقاطات المتعلقة بمؤشرات تنظيم الأسرة لعام 2019" (Estimates and Projections of Family Planning Indicators 2019)، وهي متاحة على الموقع: www.un.org/en/development/desa/population/theme/family-planning/cp_model.asp. وللإطلاع على تقديرات التكاليف، انظر شريط الفيديو: Victoria Chou and others, "Building financing momentum: the investment case for ICPD PoA – costs and gaps", video, 12 November 2019، وهو متاح على الموقع: www.youtube.com/watch?v=n4JbMlxAM&list=PL-dwiYFZUlmVBpHlJBfKEZYjyi0ssNr.

رابعاً - المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة

19 - ينقسم التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، وهو القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، إلى ثماني غايات وعدة مؤشرات. ويقاس أحد هذه المؤشرات، وهو المؤشر 2-ألف-2، مجموع التدفقات الرسمية - بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، فضلاً عن التدفقات الرسمية الأخرى - المخصصة للتنمية الزراعية في البلدان النامية⁽³⁾. ووفقاً لبيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، شكلت المساعدة الإنمائية الرسمية نسبة

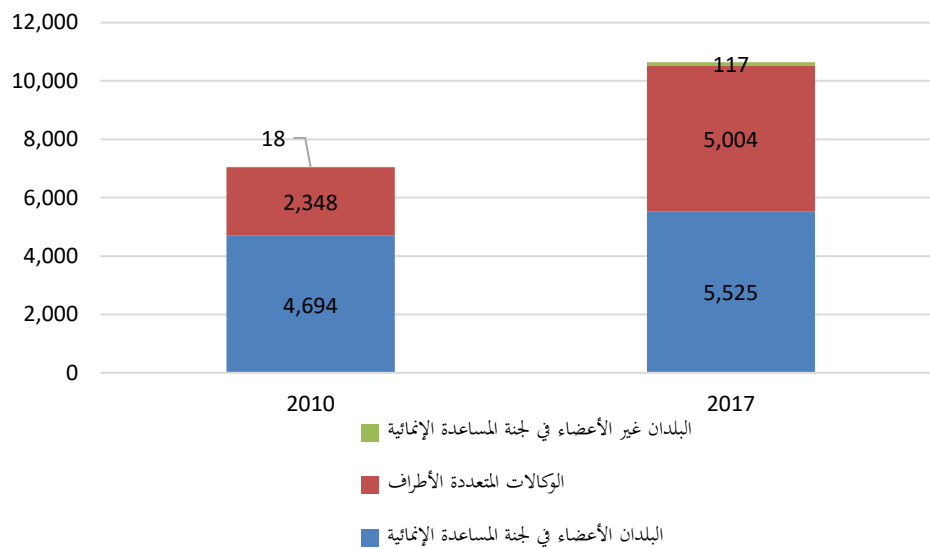
(3) يستثنى من التدفقات الرسمية الأخرى اعتمادات التصدير المدعومة رسمياً، وتعرف بأنها معاملات يجريها القطاع الرسمي ولا تستوفي شروط الأهلية بوصفها مساعدة إنمائية رسمية، إما لأنها لا تستهدف التنمية في المقام الأول، أو لأنها ليست مقرونة بشروط ميسرة بما فيه الكفاية. انظر الموقع: [www.oecd.org/dac/stats/documentupload/DCDDAC_FINAL.pdf3\(2016\)](http://www.oecd.org/dac/stats/documentupload/DCDDAC_FINAL.pdf3(2016))، الفقرة 24. ويرد قطاع الزراعة بالتعريف الذي وضعته لجنة المساعدة الإنمائية، وهو يشمل جميع الرموز القطاعية في نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة ضمن المجموعة 311. انظر الموقع: www.oecd.org/dac/stats/purposecodessectorclassification.htm.

71 في المائة من مجموع التدفقات الرسمية في عام 2010، ونسبة 67 في المائة من مجموع التدفقات الرسمية في عام 2017. وفي عام 2017، وردت نسبة 52 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، ونسبة 1 في المائة من البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، ونسبة 47 في المائة من الوكالات المتعددة الأطراف. وفي العام نفسه، ورد ما لا يقل عن 98 في المائة من التدفقات الرسمية الأخرى من الوكالات المتعددة الأطراف. ويبيّن الشكل السابع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة التي تقدّمها البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية والبلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية والوكالات المتعددة الأطراف⁽⁴⁾. ومن الجدير بالذكر أن المعونة المقدمة لهذا القطاع قد زادت زيادة كبيرة، ولا سيما من جانب الوكالات المتعددة الأطراف. غير أنها لا تزال منخفضة مقارنة بالدعم الذي تقدمه البلدان المتقدمة النمو لقطاعها الزراعية. ولإبراز هذا الفرق، ترد في الشكل الثامن مقارنة لتقدير مجموع الدعم الزراعي الذي تقدّمه بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى قطاعها الزراعية مع المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدّمها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية.

الشكل السابع

المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة من جانب البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية والبلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية والوكالات المتعددة الأطراف، لعامي 2010 و 2017

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



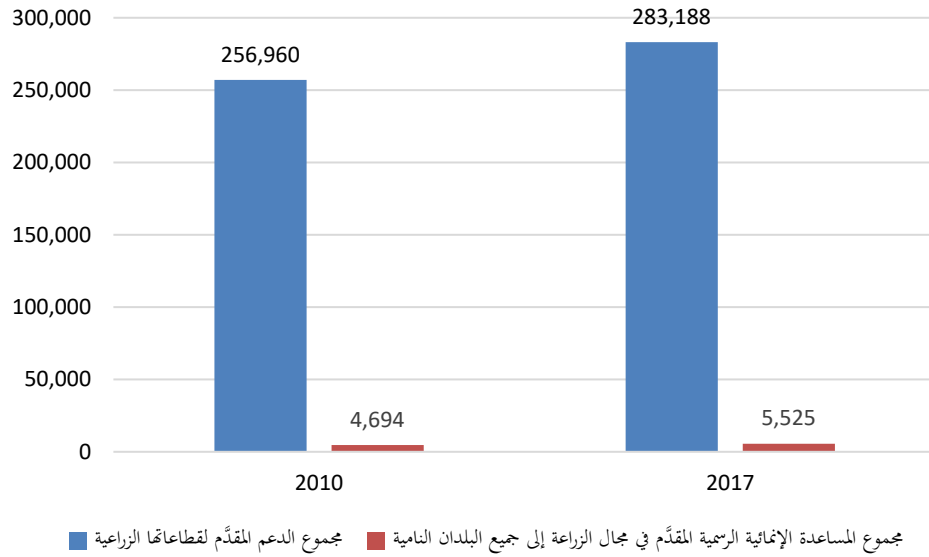
المصدر: تقديرات تستند إلى إحصاءات التنمية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الجدول 5. وهي متاحة على الموقع: www.oecd.org/development/financing-sustainable-development/development-finance-data/idsonline.htm.

(4) وفقا لنظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تُعرّف الزراعة بأنها الرمز القطاعي 311.

الشكل الثامن

مجموع الدعم الزراعي المقدم من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى قطاعاتها الزراعية مقارنة بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها تلك البلدان إلى جميع البلدان النامية، لعامي 2010 و 2017

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: التقديرات، استناداً إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الدعم الزراعي، وهي متاحة على الموقع: <https://data.oecd.org/agrpolicy/agricultural-support.htm>. وإحصاءات التنمية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الجدول 5، وهي متاحة على الموقع: www.oecd.org/development/financing-sustainable-development/development-finance-data/idonline.htm.

ملاحظة: يُعرّف الدعم الزراعي بأنه القيمة النقدية السنوية للتحويلات الإجمالية لفائدة الزراعة من جانب المستهلكين ودافعي الضرائب الناشئة عن السياسات الحكومية التي تدعم الزراعة، بغض النظر عن أهدافها وآثارها الاقتصادية. ويشمل هذا المؤشر تقدير الدعم الكلي، الذي يقاس كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛ وتقدير الدعم المقدم إلى المنتجين، الذي يقاس كنسبة مئوية من إجمالي إيرادات المزارع؛ وتقدير الدعم المقدم إلى المستهلكين، الذي يقاس كنسبة مئوية من الاستهلاك الزراعي؛ وتقدير دعم الخدمات العامة، الذي يقاس كنسبة مئوية من مجموع الدعم. ويعبر أيضاً عن الدعم الزراعي بقيمة نقدية (بدولارات الولايات المتحدة أو باليورو). وللإطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الموقع: <https://data.oecd.org/agrpolicy/agricultural-support.htm>.

20 - غير أن الاتجاهات العامة في التدفقات الرسمية المخصصة للزراعة تخفي فروقاً هامة بين مخصصات المعونة لمناطق معينة. ويقدم التحليل اللاحق توزيعاً لتدفقات المعونة والمساعدة الإنمائية الرسمية على أساس نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة المعتمد لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، فإنه يبيّن مخصصات المعونة للمناطق التي تندرج خارج إطار القطاع الزراعي، على النحو المحدد في رموز الغرض المعتمدة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلا أن لها تأثيراً هاماً على التنمية الزراعية المستدامة. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، مخصصات المعونة لمكافحة انعدام الأمن الغذائي، فضلاً عن مخصصات المعونة للحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الأمن الغذائي يتأثر بعوامل أخرى لم يجر تناولها هنا، أبرزها متوسط دخل الأسر المعيشية.

وتنفق أفقر الأسر المعيشية أكبر حصة من دخلها على الغذاء، وأي نقص في دخل الأسر المعيشية يجعلها عرضة لانعدام الأمن الغذائي الحاد. ومن ثم، فإن مكافحة الفقر، من خلال توفير العمل اللائق وآليات الحماية الاجتماعية الكافية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الغذائي.

21 - وفي الجدول 3، ترد مقارنة بين مخصصات المعونة للأمن الغذائي في حالات الطوارئ وفي غير حالات الطوارئ ومخصصات تنمية القطاع الأولي، بما في ذلك الزراعة وصيد الأسماك والحراجة. وبالقيمة المطلقة، زادت المعونة المقدمة في جميع هذه المجالات في الفترة بين عامي 2010 و 2017، ولكنها شهدت أكبر زيادة بالنسبة للأنشطة الغذائية والتنمية الزراعية. وفي حين زادت المعونة المخصصة للأمن الغذائي بخلاف حالات الطوارئ بنسبة 2 في المائة تقريباً خلال هذه الفترة، زادت المعونة المخصصة للأمن الغذائي أثناء حالات الطوارئ بنسبة 68 في المائة. ويتسق ذلك مع التحليل الوارد في الشكل السادس، الذي أظهر قفزة كبيرة في المعونة المخصصة للأغراض الإنسانية⁽⁵⁾.

الجدول 3

إجمالي مدفوعات المعونة المقدمة من الجهات المانحة الرسمية والخاصة لفئة الأمن الغذائي والتغذية، فضلاً عن تنمية القطاع الأولي، مصنفة حسب القطاع، لعامي 2010 و 2017

القيمة	الحصة		التغير	القطاع
(بملايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة)	(بالنسبة المئوية من جميع القطاعات)	(بالنسبة المئوية)		
2017	2010	2017		
141 250	198 925	100	0,0	جميع القطاعات (1000)
3 811	5 595	2,7	0,1	الأمن الغذائي والتغذية
1 222	1 246	0,9	0,2-	في غير حالات الطوارئ (12240+520)
2 588	4 348	1,8	0,4	في حالات الطوارئ (5304+72040)
7 577	9 899	5,4	0,4-	تنمية القطاع الأولي (310)
6 612	8 428	4,7	0,4-	الزراعة (311)
689	836	0,5	0,1-	الحراجة (312)
276	635	0,2	0,1	صيد الأسماك (313)

المصدر: تقديرات تستند إلى إحصاءات التنمية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهي متاحة على الموقع: www.oecd.org/development/financing-sustainable-development/development-finance-data/idsonline.htm.

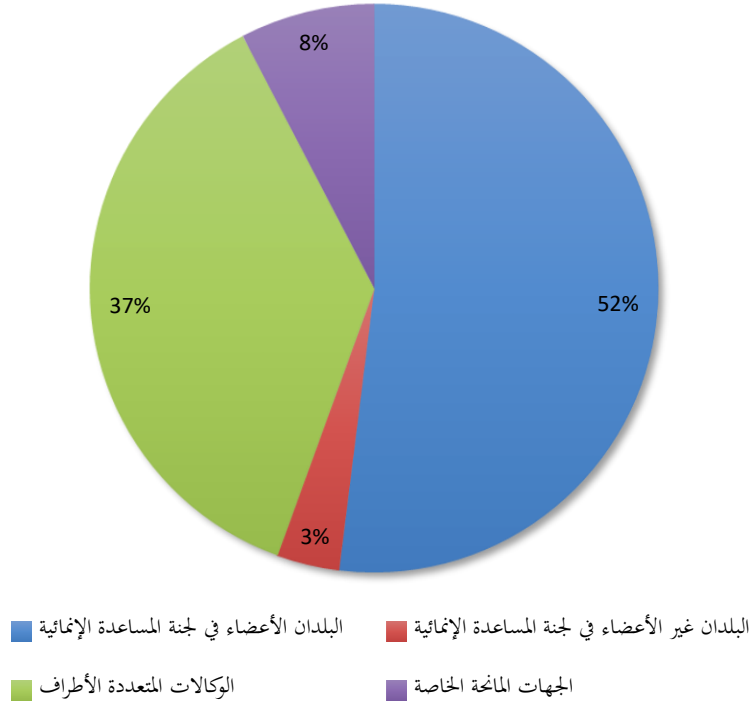
22 - وفي حين زادت المعونة المقدمة للزراعة والحراجة وصيد الأسماك من حيث القيمة من عام 2010 إلى عام 2017، فقد انخفضت أو ظلت ثابتة كحصة من مجموع المعونة. وعلاوة على ذلك، لا تزال المعونة المقدمة إلى هذه القطاعات منخفضة. وفي عام 2017، مثلت المعونة المقدمة من أجل التنمية الزراعية نسبة

(5) في حين أن قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تسمح نظرياً بمزيد من التفصيل في تصنيف المعونة الموجهة إلى الأمن الغذائي، وذلك على سبيل المثال بإدراج رموز الغرض فيما يخص التغذية في المدارس، فإن قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لم تُظهر، وقت كتابة هذا التقرير، أي قيم لتلك المستويات الدقيقة من التصنيف.

4,2 في المائة فقط، ومثلت المعونة المقدمة للحراجة نسبة 0,4 في المائة، بينما مثلت المعونة المقدمة لصيد الأسماك نسبة 0,3 في المائة فقط من مجموع مخصصات المعونة المقدمة من الجهات المانحة الرسمية والخاصة.

23 - ووفقاً لبيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لا تشارك الجهات المانحة الخاصة في مجال الأمن الغذائي لا فيما يخص التدابير العامة غير الطارئة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية ولا فيما يخص تدابير الطوارئ لكفالة الأمن الغذائي أثناء الأزمات. غير أن الجهات المانحة الخاصة لديها اهتمام ملحوظ بالقطاع الأولي - ولا سيما الزراعة وصيد الأسماك، والحراجة بدرجة أقل - وقد زادت تبرعاتها لتلك المجالات في السنوات الأخيرة. وفي عام 2017، شكل القطاع الخاص 2 في المائة من مجموع المعونة الإنمائية، ولكنه شكل 8 في المائة من مجموع المعونة المقدمة إلى القطاع الأولي. وعلى سبيل المقارنة، مثلت البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية في العام نفسه نسبة 3 في المائة فقط من مجموع المعونة المقدمة إلى القطاع الأولي (انظر الشكل التاسع).

الشكل التاسع
حصة الجهات المانحة الرسمية والخاصة في إجمالي مدفوعات المعونة لقطاعات الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، لعام 2017
(بالنسبة المئوية)



المصدر: تقديرات تستند إلى إحصاءات التنمية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهي متاحة على الموقع: www.oecd.org/development/financing-sustainable-development/development-finance-data/idsonline.htm

24 - ويبين الجدول 4 إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية في مجالات لها تأثير مباشر على الأمن الغذائي والإنتاج الزراعي لعامي 2010 و 2017. ولم تتغير حصص المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للإنتاج والتجهيز، وخدمات دعم الأعمال التجارية والمداخلات، فضلاً عن البحوث والإرشاد والتدريب، تغييراً يذكر خلال هذه الفترة؛ وانخفضت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لوضع السياسات والحوكمة انخفاضاً طفيفاً، بسبب انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المنفقة على السياسات البيئية والحوكمة؛ وارتفعت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المنفقة على حفظ الموارد الطبيعية وإدارتها. وهكذا، استثمر المزيد في عوامل تدعم التنمية المستدامة على نطاق أوسع ولها آثار هامة على الإنتاج الزراعي، وإن كان تأثيرها المباشر أقل. ولم تمثل المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية لخدمات دعم الأعمال التجارية والمداخلات سوى 2 في المائة من المجموع في عام 2017، في حين شكلت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية في مجال البحوث والإرشاد والتدريب نسبة 2 في المائة كذلك. وعلى الرغم من هذه التغييرات، فإن الجزء الأكبر من مخصصات المعونة - 26,7 في المائة من مجمل المساعدة الإنمائية الرسمية القطاعية في عام 2010، و 23,9 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية القطاعية في عام 2017 - رُصد في مجال السياسات والحوكمة. وفي حين تكتسي هذه المعونة أهمية لإدارة طائفة واسعة من المخاطر النظامية التي تؤثر على الأمن الغذائي (انظر الإطار 3)، فإنها لا تكفي في حد ذاتها لتعزيز الإنتاج الزراعي على نحو مستدام. ومن الأهمية بمكان لتحقيق الأمن الغذائي تخصيص المزيد من المعونة للإنتاج والتجهيز، ولدعم الأعمال التجارية والمداخلات، فضلاً عن البحوث والإرشاد والتدريب، وكذلك لإدارة الموارد الطبيعية وحفظها.

الجدول 4

إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لتنمية القطاع الأولي، مصنفة حسب القطاع، لعامي 2010 و 2017

القطاع	القيمة		الحصة		التغير
	2010	2017	(بملايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة)	(بالنسبة المئوية من جميع القطاعات)	(بالنقاط المئوية)
	2010	2017	2010	2017	2010 إلى 2017
جميع القطاعات	27 959	28 092	100	100	0,0
الإنتاج والتجهيز	2 314	2 486	8,3	8,8	0,6
الزراعة (31163+31162+31161+31120)	1 449	1 894	5,2	6,7	1,6
الحراجة (31220)	324	130	1,2	0,5	0,7-
صيد الأسماك (31320)	104	213	0,4	0,8	0,4
التجهيز والصناعة الزراعية (23270+31165+31261+)	437	249	1,6	0,9	0,7-
دعم الأعمال التجارية والمدخلات	428	425	1,5	1,5	0,0
الزراعة (31195+31191)	104	108	0,4	0,4	0,0
الحراجة (31291)	6	0	0,0	0,0	0,0
صيد الأسماك (31391)	39	8	0,1	0,0	0,1-

التغير	الحصة		القيمة		
(بالنقاط المئوية)	(بالنسبة المئوية من جميع القطاعات)		(بملايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة)		
2010 إلى 2017	2017	2010	2017	2010	القطاع
0,1	0,8	0,6	217	176	التعاونيات والتمويل (31193+31194)
0,0	0,3	0,4	93	102	الأسمدة ومبيدات الآفات (31150+31192+32165+32267)
0,5	4,1	3,6	1 139	1 006	البحوث والإرشاد والتدريب
0,4-	2,0	2,5	576	693	الزراعة (31166+31181+31182)
0,0	0,0	0,1	8	17	الحراجة (31281+31282)
0,1-	0,0	0,1	12	30	صيد الأسماك (31381+31382)
0,0	0,2	0,1	54	42	المياه (14081)
0,1	0,2	0,1	46	30	الطاقة (23181+23182)
0,8	1,4	0,6	383	168	البيئة (41081+41082)
0,1	0,2	0,0	43	9	النقل والتخزين (21081)
0,0	0,1	0,1	16	18	التجارة (33181)
5,9	16,4	10,5	4 597	2 936	حفظ الموارد الطبيعية وإدارتها
2,0	7,1	5,1	2 008	1 430	الأراضي (31130+41030+41040+43040)
1,2	4,5	3,3	1 274	923	المياه (31140+14015+14021+14040)
0,6	0,6	0,0	181		حفظ الطاقة (23183)
2,0	4,0	2,1	1 134	583	النفايات والتلوث (41020+14050+14022+14032)
2,9-	23,8	26,7	6 696	7 479	السياسات والحوكمة
0,5-	2,9	3,4	804	942	الزراعة (31110+31164)
0,7	1,5	0,8	426	235	الحراجة (31210)
0,1	0,3	0,2	72	44	صيد الأسماك (31310)
0,3	2,3	2,0	659	558	المياه (14010)
3,3	6,8	3,5	1 910	978	الطاقة (23110+231)
5,8-	5,5	11,4	1 558	3 186	البيئة (41010)
1,6-	1,4	3,0	391	831	النقل والتخزين (21010)
0,6	3,1	2,5	875	703	التجارة (331)

المصدر: تقديرات تستند إلى إحصاءات التنمية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهي متاحة على الموقع: www.oecd.org/development/financing-sustainable-development/development-finance-data/idsonline.htm

الإطار 3

الاتجاهات والتحديات المستمرة لنقل النظم الغذائية والزراعية نحو الاستدامة: مسارات بديلة حتى عام 2050 فيما يخص النظم الغذائية والزراعية

الاتجاهات - هناك عدد من الاتجاهات العالمية التي تؤثر على النظم الغذائية والزراعية العالمية والمحلية⁽¹⁾. ومن المتوقع أن يزيد عدد سكان العالم ليبلغ نحو 10 بلايين نسمة بحلول عام 2050، وهو ما يعزز الطلب على الزراعة، في حين أن نمو الدخل في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من شأنه أن يؤدي إلى تسارع وتيرة استهلاك اللحوم والفواكه والخضروات، مما يتطلب إجراء تحولات متناسبة في الإنتاج. ومن شأن تلبية الطلبات المتزايدة من خلال النظم الزراعية التقليدية ذات المدخلات العالية والاستخدام الكثيف للموارد أن تؤدي إلى زيادة حدة التنافس على الموارد الطبيعية، وزيادة فقدان التنوع البيولوجي، وزيادة انبعاثات غازات الدفيئة، وزيادة وتيرة إزالة الغابات وتدهور الأراضي، وزيادة مقاومة الآفات والأمراض لمضادات الميكروبات. وبالإضافة إلى ذلك، ترتفع معدلات الجوع مرة أخرى، حيث يعاني أكثر من 820 مليون شخص من الجوع بشكل مزمن ويعاني بليوناً شخصاً من سوء التغذية. ولا تزال أوجه عدم المساواة متفشية، مما يعوق عملية القضاء على الفقر، في حين أن الأجزاء الحرجة من النظم الغذائية، بدءاً من توفير المدخلات وانتهاءً عند توزيع الأغذية، أضحت أكثر اعتماداً على كثافة رأس المال، ومتكاملة رأسياً، وحكراً على فئة قليلة. فصغار المنتجين وأفراد الأسر المعيشية التي لا تملك أراضي هم أول من يخسر، وهم يسعون بصورة متزايدة إلى إيجاد فرص عمل خارج الزراعة، في حين أن تفاقم النزاعات والأزمات والكوارث الطبيعية يعوق توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها، ويقوّض نظم الحماية الاجتماعية، ويدفع الناس مرة أخرى إلى وهدة الفقر والجوع، مما يكرس الهجرة الناتجة عن العوز ويزيد من الحاجة إلى المعونة الإنسانية.

التحديات - تطرح هذه الاتجاهات سلسلة من التحديات أمام تحقيق النظم الغذائية والزراعية المستدامة:

توافر الغذاء بشكل مستدام وثابت - وبما أن الزراعة التقليدية غير مستدامة، فإن هناك حاجة إلى نظم ابتكارية تحمي قاعدة الموارد الطبيعية وتحسنها، وتزيد الإنتاجية في الوقت نفسه. وينطوي ذلك على استثمارات ضخمة في البحث والتطوير وتنفيذ نهج أكثر "شمولية"، مثل الإيكولوجيا الزراعية، والزراعة الحراجية، والزراعة العضوية والزراعة الحافظة للموارد، يدعمها الاستخدام المناسب لتكنولوجيا المعلومات وتثقيف المعارف الشعوب الأصلية والمعارف التقليدية. ومن شأن هذه التحسينات، إلى جانب التخفيضات الكبيرة في استخدام الوقود الأحفوري على نطاق الاقتصاد والزراعة، أن تساعد أيضاً على التصدي لتغير المناخ واشتداد حدة الأخطار الطبيعية، التي تؤثر بالفعل بشكل غير متناسب على أكثر المناطق افتقاراً إلى الأمن الغذائي.

الحصول على الغذاء واستخدامه على نحو مستدام - ينطوي القضاء على الفقر المدقع والجوع على معالجة أوجه عدم المساواة المتصلة بالدخل والفرص وملكية الأصول، بما في ذلك الأراضي، فيما بين البلدان ودخلها على حد سواء. ومن شأن استراتيجيات النمو التي تراعي مصالح الفقراء، إلى جانب تدابير الحماية الاجتماعية، أن تحسن فرص الحصول على الغذاء واستخدامه والنتائج التغذوية، مع زيادة فرص الاستثمار في المناطق الريفية، وبالتالي معالجة الأسباب الجذرية للهجرة إلى الخارج. ومع ذلك، يجب أن يتجاوز النمو الذي يراعي مصالح الفقراء الزراعة عن طريق دعم إيجاد فرص العمل على نطاق الاقتصاد وتنوع مصادر الدخل.

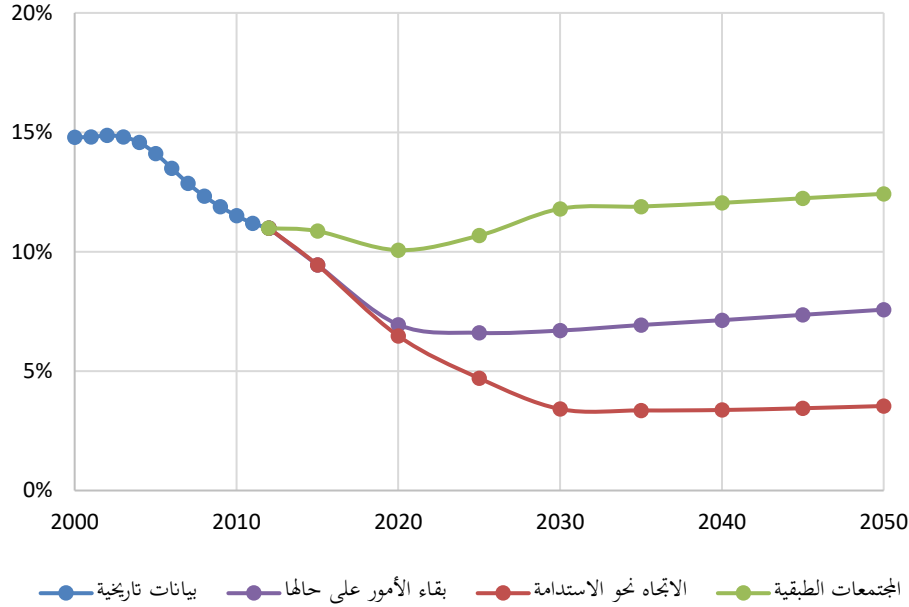
الحكومة على جميع المستويات (التحديات المنهجية) - ثمة حاجة إلى مزيد من التعاون الدولي وتحسين الحكومة على جميع المستويات من أجل تحقيق جملة أمور منها: حماية المنافع العامة العالمية مثل المناخ والمحيطات والغابات؛ ومنع نشوب النزاعات والاستيلاء على الموارد من خلال التنمية الشاملة والمنصفة؛ ومنع التركيز غير المبرر للأسواق الغذائية والزراعية، والاحتكار في تكنولوجيا المعلومات، ومراقبة البيانات الضخمة وإدارتها واستغلالها دون مبرر؛ وحماية البلدان التي تعتمد معايير بيئية واجتماعية أكثر صرامة من المنافسة التجارية غير العادلة؛ والتصدي للتهديدات الناشئة العابرة للحدود التي تتعرض لها نظم الزراعة الغذائية، مثل زيادة مقاومة الآفات والأمراض لمضادات الميكروبات.

مسارات بديلة حتى عام 2050 - إن مدى تصدي الاستراتيجيات والسياسات المتبعة على الصعيدين العالمي والوطني لهذه التحديات سيحدد مستقبل النظم الغذائية والزراعية. ولاستكشاف المستقبل المحتمل لتلك النظم، وضعت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ثلاثة سيناريوهات بديلة لعام 2050. فالسيناريو الأول هو "بقاء الأمور على حالها"، حيث لا يجري التصدي للعديد من التحديات المتبقية، بما في ذلك تغير المناخ، كما كان الحال في العقود الأخيرة، وإن كانت بعض الجهود تُبذل في هذا الصدد. والسيناريو الثاني، تحت عنوان "نحو الاستدامة"، هو السيناريو الذي توضع فيه سياسات استباقية ترمي إلى وضع نظم غذائية زراعية أكثر استدامة وتُبذل فيه جهود للتخفيف من آثار تغير المناخ. أما السيناريو الثالث، وهو "المجتمعات الطبقية"، فهو السيناريو الذي تؤدي فيه أوجه عدم المساواة المتفاقمة بين البلدان وداخل المجتمعات إلى ابتكار محدود جدا وإلى اشتداد حدة تغير المناخ^(ب).

وتبرز النتائج التي توصلت إليها منظمة الأغذية والزراعة، تمشيا مع نتائج دراسات أخرى، أنه لتلبية الطلب الإضافي الناجم عن نمو السكان والدخل، سيلزم زيادة الإنتاج الزراعي العالمي، ولكن مدى هذه الزيادة يتوقف على الخيارات الغذائية. ويمكن إلى حد كبير تقييد الزيادة اللازمة في الإنتاج الزراعي، وما يتصل بذلك من استخدام الموارد الطبيعية وانبعاثات غازات الدفيئة، وذلك بجملة أمور منها الحد من استهلاك اللحوم وغيرها من المنتجات الحيوانية، ولا سيما في البلدان المرتفعة الدخل والصين، وعن طريق الحد من خسائر الأغذية والنفايات في مرحلة التخزين بعد الحصاد والتجهيز والتوزيع والاستهلاك. وعلى الصعيد العالمي، سيؤدي سيناريو "بقاء الأمور على حالها" إلى نقص كبير في التغذية وسوء التغذية بحلول عام 2050. بل إن الحالة قد تزداد سوءا إذا ما تفاقمت أوجه عدم المساواة في توزيع الدخل، والحصول على فرص الكسب، بما في ذلك العمالة، والحقوق في الخدمات الأساسية (انظر الشكل).

الانتشار العالمي لنقص التغذية: التاريخي والمتوقع، للفترة 2000-2050

(بالنسبة المئوية)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مستقبل الأغذية والزراعة: مسارات بديلة حتى عام 2050 (روما، 2018).

وبالانتقال صوب النظم الغذائية والزراعية المستدامة، من المرجح أن ترتفع أسعار الأغذية إذا أخذت جميع تكاليف الإنتاج والاستهلاك في الاعتبار، بما في ذلك تدهور الموارد وانبعاثات غازات الدفيئة. ويمكن أن تحد الزيادات في الأسعار من إمكانية حصول الفقراء على الغذاء؛ ومع ذلك، يمكن تحقيق الاستدامة البيئية والأمن الغذائي وتحسين التغذية في آن واحد، كما يتبين من تحليلات السيناريوهات المختلفة، إذا ما تم السعي إلى توزيع الدخل والغذاء على نحو أكثر إنصافاً داخل البلدان وفيما بينها. والواقع أن السياسات الرامية إلى معالجة التوزيع غير العادل للدخل والغذاء تشكل جزءاً أساسياً من حزمة السياسات اللازمة لنقل النظم الغذائية والزراعية نحو الاستدامة الشاملة.

(أ) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مستقبل الأغذية والزراعة: الاتجاهات والتحديات (روما، 2017).

(ب) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مستقبل الأغذية والزراعة: مسارات بديلة حتى عام 2050 (روما، 2018). تفترض جميع السيناريوهات أن السكان سيتبعون المتغير المتوسط لتوقعات الأمم المتحدة. وتأخذ السيناريوهات في الاعتبار الاحتياجات المتغيرة من الأسعار الحرارية التي تنطوي عليها التغيرات المتوقعة في الهياكل العمرية للسكان.

25 - إن ضمان الأمن الغذائي لسكان العالم يشكل تحدياً هائلاً. وسيطلب التصدي لهذا التحدي اتباع نهج شامل يساعد البلدان على تعزيز الإنتاج الزراعي، والحد من هدر الأغذية، وتشجيع اتباع نظام غذائي أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، ستحتاج البلدان إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو

أفضل وضمان دخل كاف للأسر المعيشية. وللتدهور البيئي والتلوث آثار هامة على توافر الغذاء، كما أن الحد من الفقر وتأمين الدخل هما المحددان الرئيسيان لفرص الحصول على الغذاء.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

26 - كما لوحظ في تقرير عام 2019 المقدم إلى اللجنة (E/CN.9/2019/4)، ظل إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية مستقرًا بين عامي 2016 و 2017؛ وبين تحليل عام 2020 أن إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية بين عامي 2017 و 2018 قد انخفض. وكان لهذا الانخفاض آثار سلبية بوجه خاص على أقل البلدان نمواً في العالم، على نحو ما أشارت إليه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وحتى الآن، لم يحقق سوى عدد قليل من البلدان المانحة أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المتمثلة في نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي لجميع البلدان النامية، ونسبة تتراوح بين 0,15 و 0,20 في المائة لأقل البلدان نمواً، كما أن بعض الجهات المانحة واصلت خفض مساعداتها.

27 - ويجب النظر إلى التحليل القطاعي لاتجاهات المساعدة الإنمائية الرسمية، الذي يعتمد على بيانات السلاسل الزمنية حتى عام 2017، في السياق الأوسع لانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية. وهكذا، وعلى الرغم من زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية للمسائل المتصلة بالسكان بين عامي 2016 و 2017، يخشى أن تكون المساعدة الإنمائية الرسمية للمسائل المتصلة بالسكان قد انخفضت بين عامي 2017 و 2018. وبالمثل، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة في عام 2018 قد تكون في الواقع أقل مما توحى به بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية لعام 2017.

الاتجاهات الملحوظة في المساعدة الإنمائية الرسمية

28 - على الرغم من المحاذير المذكورة أعلاه، فإن التحليل المعروض هنا يبين بعض الاتجاهات الملحوظة. ولا يزال التحول في المساعدة الإنمائية نحو الأغراض الإنسانية مستمرا، وهو يتجلى في المساعدة الإنمائية المخصصة للأمن الغذائي. وزادت المعونة المخصصة للأمن الغذائي بخلاف حالات الطوارئ بنسبة 2 في المائة تقريبا في الفترة بين عامي 2010 و 2017، بينما زادت المعونة المخصصة للأمن الغذائي أثناء حالات الطوارئ بنسبة 68 في المائة. وفي حين أن المساعدة الإنسانية تكتسي أهمية قصوى، فإن من الأهمية بمكان أيضا المعونة الإنمائية التي تساعد على بناء القدرات المحلية.

29 - ولا يزال تنوع قاعدة المانحين مستمرا، وبالإضافة إلى البلدان المانحة غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، تُظهر البيانات حاليا تزايد عدد الجهات المانحة الخاصة. غير أنه من المرجح أن الجهات المانحة غير التقليدية لم تبدأ في إبلاغ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأنشطتها إلا الآن بغرض إدراجها في قواعد البيانات ذات الصلة، على الرغم من أن هاته الجهات تشط في الميدان منذ وقت طويل.

المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للمسائل المتصلة بالسكان

30 - في عام 2017، بلغ إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لفئة الصحة الجنسية والإنجابية 5,20 دولارا لكل امرأة في سن الإنجاب في البلدان النامية، وهو ما يشكل زيادة بمقدار 0,60 دولار عن عام 2016. وفي عام 2017، بلغت المعونة

المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية، المقدمة من جملة جهات منها جميع الجهات المانحة الرسمية والخاصة، 6,98 دولارات لكل امرأة في سن الإنجاب في البلدان النامية. وفي عام 2017، بلغ إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لفئة تحليل البيانات والسياسات السكانية 339 مليون دولار، مقابل 243 مليون دولار في عام 2016.

31 - والوكالات المتعددة الأطراف هي من بين الجهات المانحة الرئيسية لفئة تحليل البيانات والسياسات السكانية، في حين أن البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لا تزال تشكل أهم الجهات المانحة لفئة الصحة الجنسية والإنجابية. غير أن عددا متزايدا من المؤسسات الخاصة يقدم أيضا المعونة للمساائل المتصلة بالسكان. وعلى الرغم من هذه التغييرات، لا تزال مؤسسة بيل وميليندا غيتس أكبر جهة مانحة خاصة لفئة الصحة الجنسية والإنجابية، في حين أن مؤسسة وليم وفلورا هيولت متقدمة قليلا على مؤسسة غيتس فيما يتعلق بالمعونة المقدمة لتحليل البيانات والسياسات السكانية. وفي عام 2017، قدمت مؤسسة هيولت 3,5 ملايين دولار وقدمت مؤسسة غيتس 3,4 ملايين دولار لفئة تحليل البيانات والسياسات السكانية.

المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة

32 - شهدت المعونة المقدمة لكفالة الأمن الغذائي في حالات الطوارئ زيادة ملحوظة في الفترة من عام 2010 إلى عام 2017، كما ارتفعت المعونة المقدمة إلى القطاع الزراعي. غير أن المعونة المقدمة للزراعة في البلدان النامية لا تزال منخفضة نسبيا بوجه عام، لا سيما إذا ما قورنت بمجموع الدعم الزراعي الذي تقدمه البلدان المتقدمة النمو لأنشطتها الزراعية. وفي عام 2017، لم تمثل المعونة المقدمة من أجل التنمية الزراعية في البلدان النامية سوى 4,2 في المائة، ولم تمثل المعونة المقدمة للحراثة سوى 0,4 في المائة، ولم تمثل المعونة المقدمة لصيد الأسماك سوى 0,3 في المائة من مجموع المعونة المخصصة للقطاع التي تقدمها الجهات المانحة الرسمية والخاصة.

33 - ووفقا لبيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لا تشارك الجهات المانحة الخاصة في مجال الأمن الغذائي. وهي لا تقدم الدعم للتدابير العامة غير الطارئة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، كما أنها لا تقدم الدعم لتدابير الطوارئ لكفالة الأمن الغذائي أثناء الأزمات. غير أن الجهات المانحة الخاصة لديها اهتمام ملحوظ بالقطاع الأولي - بما في ذلك الزراعة وصيد الأسماك على وجه الخصوص، والحراثة بدرجة أقل - وقد زادت تبرعاتها لذلك المجال على مدى السنوات الماضية. وفي عام 2017، شكل القطاع الخاص 2 في المائة من مجموع المعونة الإنمائية، ولكنه شكل 8 في المائة من مجموع المعونة المقدمة إلى القطاع الأولي. وعلى سبيل المقارنة، وفي عام 2017 أيضاً، لم تمثل البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية سوى 3 في المائة من مجموع المعونة المقدمة إلى القطاع الأولي.

34 - وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للأمن الغذائي والتغذية، شكلت مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية للمساائل المتصلة بالسياسات والحكومة أكبر حصة من المساعدة الإنمائية الرسمية القطاعية في عام 2017 بنسبة 23,8 في المائة، مقارنة بنسبة 8,8 في المائة للإنتاج والتجهيز، ونسبة 1,5 في المائة لخدمات دعم الأعمال التجارية والمدخلات، ونسبة 4,1 في المائة للبحوث والإرشاد والتدريب.

35 - وبلغت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية القطاعية المدفوعة للحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها 16,4 في المائة في عام 2017 - وهو ما يمثل زيادة قدرها 10 نقاط مئوية تقريباً عن مستوى عام 2010.

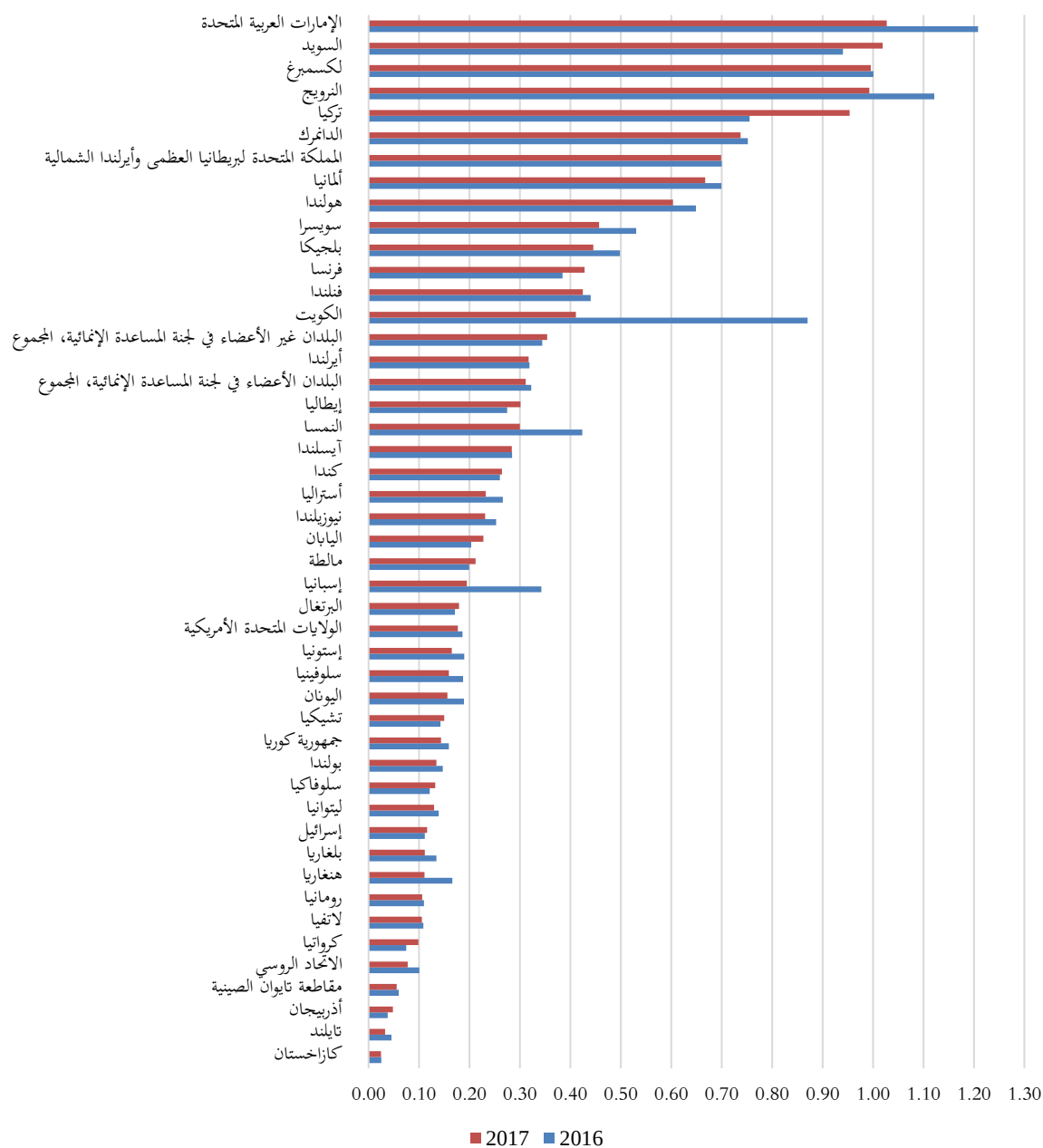
- 36 - وسيتعين استكمال الجهود الرامية إلى ضمان زيادة مستدامة في الإنتاج الزراعي بتخفيض هدر الأغذية والتحول نحو أنماط أكثر استدامة لاستهلاك الأغذية. والتغذية المتوازنة، بما في ذلك تخفيض استهلاك البروتينات وزيادة استهلاك الخضروات، مهمة للناس والكوكب، وهي ضرورية للحد من نقص التغذية والسمنة على حد سواء. ويلزم استكمال الجهود الرامية إلى ضمان توافر الأغذية الصحية والمغذية بالتركيز على ضمان الحصول على الغذاء، الذي يتحدد بشكل حاسم بوجود دخل كاف للأسر المعيشية.
- 37 - وتنسق زيادة تنوع قاعدة المانحين مع رؤية خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تشدد على الحاجة إلى مشاركة واسعة النطاق من جانب القطاعين العام والخاص في التنمية. غير أن زيادة المعونة الإنمائية المقدمة من المانحين غير التقليديين على حساب المعونة الإنمائية المقدمة من المانحين التقليديين من شأنه أن يضر بأفقر البلدان على وجه الخصوص. وأشار الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أنجيل غوريا، في بيان صحفي إلى أن مشهد ركود المعونة العامة يبعث على القلق بوجه خاص لأنه أعقب بيانات تبين أن تدفقات التنمية الخاصة آخذة في الانخفاض أيضاً، وأن البلدان المانحة لم تف بتعهداتها في عام 2015 بزيادة تمويل التنمية، وهو ما كان ينذر بعدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽⁶⁾.

(6) انظر: OECD, "Development aid drops in 2018, especially to neediest countries", press release, 10 April 2019. وهو متاح على الموقع: www.oecd.org/development/development-aid-drops-in-2018-especially-to-neediest-countries.htm.

المرفق الأول

إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المانحة الأعضاء في لجنة
المساعدة الإنمائية والبلدان المانحة غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية إلى جميع
الجهات المستفيدة، لعامي 2016 و 2017

(النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة)



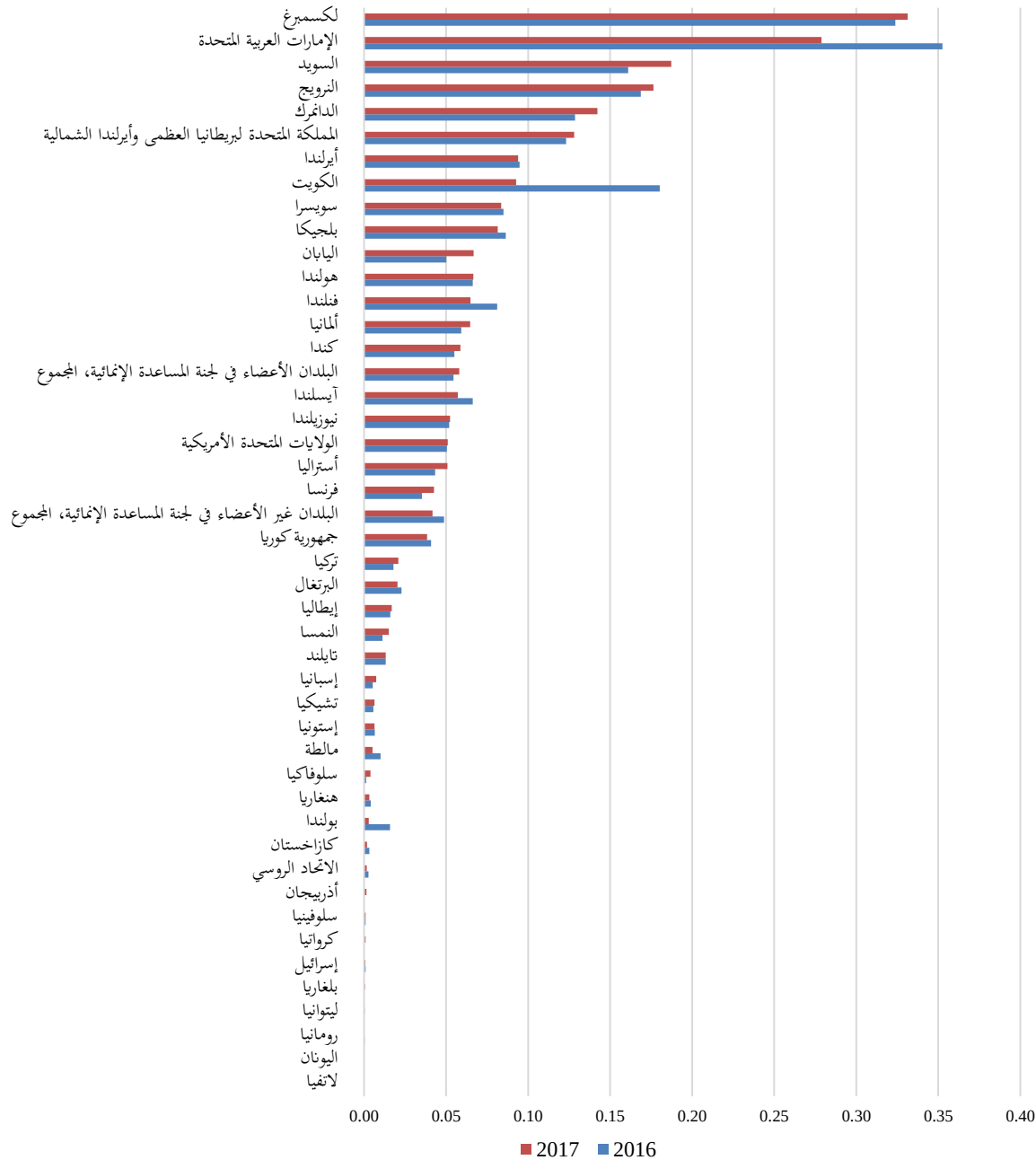
المصدر: تقديرات تستند إلى إحصاءات التنمية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهي متاحة على الموقع:

www.oecd.org/development/financing-sustainable-development/development-finance-data/idsonline.htm

المرفق الثاني

إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المانحة الأعضاء في لجنة
المساعدة الإنمائية والبلدان المانحة غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية إلى أقل
البلدان نمواً، لعامي 2016 و 2017

(النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة)



المصدر: تقديرات تستند إلى إحصاءات التنمية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهي متاحة على الموقع:

www.oecd.org/development/financing-sustainable-development/development-finance-data/idsonline.htm